

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2022

29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022، نيويورك

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

مسائل تنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام 2022

(من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022، نيويورك)

المحتويات

الصفحة	الفصل
3	أولا - مسائل تنظيمية
3	الجزء المشترك
3	ثانيا - معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
5	ثالثا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق
8	رابعا - الأخلاقيات
9	خامس عشر - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي
11	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
11	خامسا - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير السنوي
15	سادسا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
16	سابعا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة
17	ثامناً - التقييم



19	متطوعو الأمم المتحدة	تاسعا -
20	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	عاشرا -
21	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
21	بيان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتقرير السنوي	حادي عشر -
25	التقييم	ثاني عشر -
26	البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة	ثالث عشر -
26	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
26	بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتقرير السنوي	رابع عشر -

أولا - مسائل تنظيمية

- 1 - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022، دورته السنوية لعام 2022 بالحضور الشخصي، بعدما عُقدت افتراضياً لعامين على التوالي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 2 - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2022 (DP/2022/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2022 (DP/2022/13).
- 3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2022 في الوثيقة DP/2022/27، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- 4 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 17/2022 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات اللاحقة التي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام 2022:
الدورة العادية الثانية لعام 2022: من 29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022

بيان رئيسة المجلس

- 5 - أبرزت رئيسة المجلس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لافتة الانتباه إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لكوفيد-19 والأزمة الثلاثية الجوانب التي يواجهها كوكبنا المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. وقالت إن عدم المساواة أخذ في الازدياد، مؤثراً في المقام الأول على أشد الفئات ضعفاً، وإن عدد اللاجئين والمشردين داخلياً أعلى من أي وقت مضى. وإن المجتمع الدولي مدعو إلى العمل على التصدي للتحديات المتعددة الأوجه. وتكرت أن المجلس اضطرراً، في خضم ذلك، إلى تقييم سوء الإدارة المالية الذي شهده مكتب خدمات المشاريع مؤخراً وأن يحدد الإجراءات المناسبة. وتشكل هذه الحالة تنكيراً صارخاً بأهمية الدور الرقابي الذي يضطلع به المجلس. ويحتاج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى توجيهات من المجلس لكفالة قدرة هذه الكيانات على الوفاء بمسؤولياتها في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت إلى أن العمل معاً هو السبيل الوحيد لكفالة التغيير المفضي إلى التحويل. وينبغي أن تؤدي المناقشات التي يجريها المجلس إلى مضاعفة التأثير على الناس في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى مبدأ المشاركة في المسؤولية والجهود.

الجزء المشترك

ثانياً - معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

- 6 - قدم نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان، ومدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية في البرنامج الإنمائي، والمجلس التنفيذي ومكتب العلاقات الخارجية في مكتب خدمات المشاريع معلوماتٍ محدثة إلى المجلس عن الجهود المشتركة المبذولة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- 7 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع في تنفيذ مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

غير أنها قالت إن التحديات الراهنة في مجالي التنمية والأنشطة الإنسانية تتطلب مزيداً من الاهتمام بالاتساق على نطاق المنظومة. وشددت المجموعة على ضرورة القيام بما يلي: (أ) إدماج الاستجابات لمنع حدوث الأزمات والتصدي لها والتعافي منها، وتعزيز النهج التعاوني المتخذ إزاء التحليل القطري المشترك والبرمجة القطرية المشتركة؛ و (ب) تقييم الحضور داخل البلدان بهدف كفاءة توافر المهارات المناسبة؛ و (ج) مواصلة توحيد العمليات المؤسسية المشتركة؛ و (د) مواصلة البرامج القطرية الخاصة بكل كيان مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ و (هـ) دعم الجهود التي تبذلها البلدان المستفيدة من البرامج للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛ و (و) تعزيز التقيد بإطار الإدارة والمساءلة، بما في ذلك إدارة أداء رؤساء الوكالات على الصعيد القطري.

8 - وقالت مجموعة أقاليمية إنه يتعين تعزيز ركيزة التنمية في الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل للولاية المتمثلة في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. وإنه يتعين على المجالس كفاءة امتثال المنظمات لولاياتها، كما يتعين على المجلس أن يعيد التأكيد في قراراته على الولاية المتمثلة في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. فتولي المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني أمران بالغ الأهمية للتنفيذ وينبغي أن يعكس كل برنامج قطري الأولويات الوطنية. وأردفت بالقول إن التوازن في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يتعرض للخطر بسبب التركيز على المسائل المؤسسية الداخلية؛ ولا يزال القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وحذرت المجموعة من الدفع باتجاه صياغة رؤية للأنشطة التنفيذية تنحصر في أوجه الكفاءة بصرف النظر عن التنمية العالمية وأهداف التنمية المستدامة. ولفتت الانتباه إلى حالات النقص في تمويل ركيزة التنمية، والالتزامات غير المستوفاة في سياق اتفاق التمويل، والحاجة إلى زيادة الاستثمار في الحلول المتكاملة.

9 - وتابعت المجموعة قائلة إن هناك استجابة قوية للدعوة الموجهة إلى تقليص وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ولا سيما لدى البلدان المشمولة بالخدمات التي تقدمها المكاتب المتعددة الأقطار، ودعت إلى الإبقاء على وجود المنظمات على الصعيد القطري أو تعزيزه بما يتماشى مع تقييم الاحتياجات على نحو سليم.

10 - وردا على ذلك، قال نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان إن الصندوق لا يزال ملتزماً بالإصلاح وتعزيز الطابع المشترك للتقييم القطري المشترك؛ وإن البرامج القطرية للصندوق المستقاة من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تتسق مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والصندوق يعمل مع الأفرقة القطرية على زيادة الكفاءة والبرمجة المشتركة، ويتبع نهجاً قوياً قائماً على حقوق الإنسان إزاء البرمجة والعمل المشترك بين الوكالات. وإن الصندوق يكفل، استناداً إلى إطار الإدارة والمساءلة، والمساءلة المتبادلة، قيام المنسقين المقيمين بتقييم أداء ممثلي الصندوق القطريين ومساهماتهم في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

11 - وقال مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية في البرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي ملتزم بالتقييم القطري المشترك وبناتج برامجه القطرية المستقاة من النتائج الجماعية؛ فالبرنامج الإنمائي يعمل مع الأفرقة القطرية المعنية بالتنمية والأنشطة الإنسانية على حماية المكاسب الإنمائية ومعالجة الأسباب الجذرية؛ وتستند برامجه إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. وقد وسع البرنامج الإنمائي نطاق أثر عملياته ليشمل 170 بلداً، وإن كان وجوده يعتمد على التمويل الأساسي. وذكر أن منصة استراتيجية تسيير الأعمال التابعة للبرنامج الإنمائي ساعدت على التقليل من أوقات تجهيز الأعمال، وأن البرنامج الإنمائي يشارك

أيضا في فرقة العمل العالمية المعنية بالخدمات المشتركة ويعمل مع كيانات الأمم المتحدة على حشد التمويل، بسبل منها أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

12 - وقال المجلس التنفيذي ومكتب العلاقات الخارجية في مكتب خدمات المشاريع إن مكتب خدمات المشاريع يوفر للائتلافات القائمة على المسائل منصة للعمل وأن وجوده محدود على المستوى القطري. وأنه تعلم بناء نموذج متعدد البلدان لدعم المناطق بشكل أفضل، وتوسيع نطاقه بشكل أسرع، وتقاسم الخدمات. وهذا النموذج يسمح لمكتب خدمات المشاريع بالتطور باعتباره وكالة غير مقيمة، كما أن المكتب ينتهج سياسات العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في مجال المشتريات والبنى التحتية والتصميم، ويعزز مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويتجاوز دائما مع تولي البلد زمام المسؤولية.

13 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2022 الذي يتناول المعلومات المستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

14 - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي لهذا المكتب عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2021 (DP/2022/15)؛ وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على ذلك. وقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير مكتبه عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق المضطلع بها في عام 2021 (DP/FPA/2022/6)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2022/6/Add.1)، واختصاصات هذه اللجنة. وقدم نائب المدير التنفيذية (لشؤون الإدارة) في صندوق السكان رد الإدارة على ذلك. كما قدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب خدمات المشاريع التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2021 (DP/OPS/2022/3)؛ وقدم المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بالنيابة، جواب الإدارة على ذلك.

15 - ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع في معالجة المسائل الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات وأعربت عن سرورها من أن العديد من التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات السابقة قد نفذت تنفيذا كاملا أو أنها قيد التنفيذ. كما أنها شجعت المنظمات على تنفيذ التوصيات المتبقية وأعربت عن سرورها من رؤية المنظمات تتمتع بوضع مالي جيد وتستخدم ممارسات الإدارة المالية السليمة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

16 - أعربت مجموعة من الوفود عن سرورها من أن الرأي العام لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي صُفِّ إجمالا بأنه "مرضٍ/يحتاج إلى بعض التحسين" وأن 95 في المائة من توصيات المكتب لعامي 2020 و 2021 قد نُفذت. وأنه لدى معالجة مسائل مراجعة الحسابات والتحقيق، طلبت الوفود ما يلي: (أ) معلومات عن أثر نقص الموظفين، وزيادة المهام المقررة، وطبيعة/طول القضايا المعقدة الخاضعة للتحقيق؛ و (ب) تفاصيل عما إذا كان البرنامج الإنمائي يعترف إجراء استعراض مشترك لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب

الموارد البشرية بهدف كفاءة الإدارة العادلة للتحقيقات التي تشمل أفراداً يدعون أنهم مبلغون عن المخالفات؛ و (ج) إطلاع المجلس، بشكل منفصل وفي الوقت ذاته، على مزيد من التقارير المتعلقة بالإدارة.

17 - وشجعت وفوداً أخرى البرنامج الإنمائي على تناول النتائج المنبثقة عن عدم كفاية الدعم المقدم على الصعيد العالمي إلى المكاتب القطرية، كما شجعت، بالنظر إلى استعراض الأطراف الثالثة للمعايير الائتمانية للبرنامج الإنمائي، على تحسين استقلالية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وأشارت على البرنامج الإنمائي أن يعالج مواطن الضعف في الإبلاغ عن نتائج تحقيق المساواة بين الجنسين. وأعربت عن القلق إزاء الزيادة في عدد القضايا المتصلة بسوء السلوك الجنسي؛ كما طلبت تفاصيل عن الدروس المستفادة من البرنامج التجريبي لإضفاء الطابع المركزي على المهام المتمثلة في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق في التحرش الجنسي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

18 - سلّمت الوفود بأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لصندوق السكان صُنفت في عام 2021 بتقدير "مرضٍ جزئياً مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، وأعربت عن تقديرها لتركيز الصندوق على إغلاق توصيات مراجعي الحسابات. وشجعت الصندوق على مواصلة تعزيز إدارة البرامج، والإدارة المالية، ومراقبة عملية الشراء والمخزون. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء الزيادة في عبء القضايا في عام 2022، في حين رحبت بالزيادة في عدد القضايا التي عالجها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة. وطلبت معلومات عن خطط صندوق السكان الرامية إلى زيادة الموارد المقدمة إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق. وأثنت على الصندوق للتحسينات التي أدخلها على إدارته لسلسلة التوريد داخل البلدان في سياق جائحة كوفيد-19.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

19 - قالت الوفود إن المخالفات التي شابته مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار التي أطلقها مكتب خدمات المشاريع ستكون لها عواقب على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ ويلزم اتخاذ تدابير لكفالة الإدارة المالية وإدارة المخاطر لمنظومة الأمم المتحدة. وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يقدم معلومات عن أعباء العمل، وقدرات المكاتب، والإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن الاستقلالية، وللمساعدة على تعزيز النظم. والتمست الحصول على التحليل والاتجاهات في الأجل الطويل بشأن المراجعة الداخلية ونتائج التحقيق في التقارير السنوية. وينبغي لهذه المنظمات أن تكفل تقديم تقارير دقيقة وصریحة ومتوازنة لتمكين المجلس من ممارسة الرقابة. كما شجعت على اتخاذ إجراءات لتعزيز إدارة المخاطر والامتثال لقواعدها وأنظمتها. وشددت على أهمية إيجاد سبل لتبادل المعلومات في وقت مبكر وفي أوانه وبشفافية مع المجلس بشأن حالات سوء السلوك والتحقيقات.

20 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي استكمل إطاره للرقابة الداخلية ويعمل على تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية من خلال نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد؛ ففي عام 2021، اعتمد البرنامج الإنمائي استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الغش؛ وكان 68 في المائة من الإجراءات قد أنجزت حتى أيار/مايو 2022. وقد مَوَّل البرنامج الإنمائي بالكامل طلب مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2022 وواصل تنفيذ التوصيات المتعلقة بمرفق البيئة العالمية؛

وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي ملتزم بكفالة الاتساق والتطبيق الكامل لسياساته وإجراءاته المعززة على نطاق وحدات الأعمال. وفيما يتعلق بعبء القضايا لدى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، قال إن الإدارة تؤيد تأييدا تاما إنجاز جميع التوصيات.

21 - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي إن نقص الموارد في المكتب يؤثر في قدرة المكتب على معالجة القضايا والوفاء بمؤشرات الأداء الرئيسية لقضايا التحقيق - وهو وضع يتعلق على وجه الخصوص بالقضايا ذات الأولوية المتوسطة. وتعزى الزيادة في حجم القضايا قيد التحقيق في عام 2021 إلى عوامل متعددة، بما في ذلك اختلال التوازن في ما بين الموارد وعبء القضايا، وكوفيد-19. وذكر أن تزايد عبء القضايا يضر برفاه الموظفين، رغم أن مسألة القدرة تتعلق بالتحقيقات فقط، وليس بمراجعة الحسابات، وأن المكتب ملتزم بالعمل مع المجلس، وأعرب عن استعداده، في ما يتعلق بالتحقيقات، لمناقشة الجوانب العملية ومتطلبات السرية.

22 - وقال المدير بالنيابة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق السكان إن المكتب أعاد هيكلة فرع التحقيقات بالقيام بما يلي: (أ) تقسيم الفرع إلى وحدتين على رأس كل منهما موظف يتولى المسؤولية عن ثلاث مناطق بهدف توزيع المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على المحققين واستعراض تقارير التحقيقات؛ و (ب) إنشاء وحدة تلقي القضايا، والسياسات، والإبلاغ مع تعيين موظفين لشغل ثلاث وظائف يعتمدها المجلس في الميزانية المتكاملة الجديدة لتمويل التحقيقات. وذكر أن الوحدة تعمل على تقييم جميع القضايا التي ترد إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لتحديد ما إذا كانت تندرج ضمن ولايتها من عدمه، أو ما إذا ينبغي إحالتها إلى المكاتب ذات الصلة، أو استعراضها إما من أجل إغلاقها أو إجراء تحقيق رسمي كامل فيها. وأشار إلى أن المكتب سيقوم، بعد الانتهاء من إعادة هيكلة الوحدة، بتقييم النتائج، والتحقق من الاحتياجات، وتقديم تقارير إلى المجلس، على أن يحترم متطلبات السرية ويقدم التقارير إلى الجهات المانحة. كما أفاد بأن المكتب قام بتعيين خبراء خارجيين في مجال ضمان الجودة من أجل مراقبة جودة تقارير التحقيق.

23 - وقال نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان إن سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي ينتهجها الصندوق تتجلى في السياسة الجديدة لإدارة المخاطر في المؤسسات وتعيين موظف معني بالمخاطر في عام 2022. وإن سياسة إدارة المخاطر في المؤسسات وإطار الرقابة الداخلية يمتثلان لمعايير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي ويتسقان مع توصيات وحدة النفتيش المشتركة ونموذج النضج المرجعي للمخاطر الذي وضعتة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأردف قائلاً إن لدى الصندوق سياسة لمكافحة الممارسات الاحتيالية والممارسات المحظورة. ومن ناحية العلاقة بين توافر الموارد وعبء القضايا في سياق التحقيقات، فقد أشار إلى أن الصندوق زاد من الموارد في إطار الميزانية المتكاملة لفرع التحقيقات التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق. وأن الصندوق يعرب عن تأييده الكامل لإعادة هيكلة المكتب، ورصد اتجاهات المراجعة عن كثب، كما أنه أجرى تحليلاً للأسباب الجذرية من خلال لجنة رصد مراجعة الحسابات.

24 - وقال مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب خدمات المشاريع، إن الإدارة العليا تؤيد تأييدا تاما الحاجة إلى قدرات كافية في فريق المراجعة، وإن استقلالية الفريق ووظيفتي مراجعة الحسابات والتحقيقات تمثل أولوية عليا؛ وسوف سيركز الفريق، من الآن فصاعداً، على تعزيز استقلاليتهم ويقدم التقارير إلى المجلس. وفيما يتعلق بالاتجاهات الطويلة الأجل، قال إن الفريق أجرى في عام 2021

تحليلاً مفصلاً للأسباب الجذرية للقضايا الرئيسية، وهو متاح للجمهور. وفيما يتعلق باختلال التوازن في ما بين الموارد وعبء القضايا، قال إن المحققين الأربعة المتفرغين في الفريق يعالجون أكثر من 200 قضية سنوياً في المتوسط، وهو ما يتجاوز بكثير المعيار المعمول به في هذا المجال، وإن الفريق سيقدم إلى المجلس بيان جدوى بشأن الموارد المطلوبة.

25 - وقال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع، إن مكتب خدمات المشاريع ملتزم بالتعاون مع المجلس لمعالجة المخالفات التي تشوب مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وإعادة المكتب إلى المسار الصحيح. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي بيان الجدوى الذي سيعدده الفريق بشأن اختلال التوازن في ما بين الموارد وعبء القضايا وإلى تحقيق توازن أفضل.

26 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 15/2022 بشأن تقارير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع التي تتناول المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وردود الإدارة.

رابعاً - الأخلاقيات

27 - قدم كل من مدير مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي، ومديرة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان، ومدير مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب خدمات المشاريع تقرير كل منهم على النحو التالي: أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي لعام 2021 (DP/2022/16)، وتقرير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان لعام 2021 (DP/FPA/2022/7) وأنشطة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب خدمات المشاريع في عام 2021 (DP/OPS/2022/4). وقدم ردود الإدارة كل من مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي، ونائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان، والمدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع.

28 - وقالت الوفود إن وجود وظيفة مستقلة معنية بالأخلاقيات ذات موارد كافية وتتسم بالشفافية ومعروفة جيداً لدى الموظفين أمر ضروري لمنظمة قوية وقادرة على الوفاء بمسؤولياتها. وينبغي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن يواصلوا غرس ثقافة تطوي على الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة. وينبغي لمكاتب الأخلاقيات أن توضح، في تقاريرها المقبلة، الطريقة التي تساهم بها الأنشطة في تعزيز ثقافة عدم السكوت عن الخطأ. وأشارت إلى أن آليات التوجيه والإبلاغ في مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان تعمل على معالجة القضايا وتقديم تقارير عنها؛ وأثنت على مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي لمشاركته في فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للبرنامج الإنمائي. وأفادت بأن جائحة كوفيد-19 حدت من قدرة المنظمات على العمل، وقيدت الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة عمل آمنة، وجعلت من الصعوبة بمكان ملاحظة الخدمات المقدمة في مجال الأخلاقيات. كما أشادت الوفود بالمنظمات لما تبذله من جهود وشجعتها على تكثيف العمل في مجال الأخلاقيات، وفيما رحبت بالعدد القياسي من القضايا، شددت على حاجة موظفي الأخلاقيات المستقلين إلى ما يكفي من الموارد والقدرات وسبل الوصول إليها بهدف تنفيذ ولاياتهم.

29 - وأحاط مدير مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي علماً بالأفكار المتعلقة بالحاجة إلى كفاءة توفير ما يكفي من موارد لأنشطة مكتب الأخلاقيات وأعرب عن تقديره لتلك الأفكار. وقال أن المكتب سيستكشف السبل الكفيلة بمعالجة عبء القضايا المتزايد وقياس أثر الأنشطة التي يضطلع بها من أجل إبلاغ المجلس وتيسير دوره الرقابي بشكل أفضل.

- 30 - وقالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي سيواصل توفير الموارد الكاملة استجابة للطلبات المقدمة من مكتب الأخلاقيات المتعلقة بتخصيص الموارد.
- 31 - ورحبت مديرة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان بموافقة المجلس على إنشاء وظيفة برتبة ف-4 في إطار الميزانية المتكاملة الجديدة للفترة 2022-2025. وقالت إن تقاسم الموارد في المجتمع المعني بالأخلاقيات في الأمم المتحدة لا يُستخدم استخداماً كافياً. وإن فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات يسعى إلى مضاعفة تقاسم الموارد بهدف توسيع نطاق أنشطة مكاتب الأخلاقيات. وسيواصل المكتب البناء على آلية الإبلاغ الناجحة التي لديه والبحث عن الفرص المناسبة لإبلاغ المجلس. وسيعمل المكتب أيضاً مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات على تحديد التدابير التي تؤثر على الدعوة إلى ثقافة عدم السكوت عن الخطأ بهدف إبلاغ المجلس على نحو أفضل.
- 32 - وقال نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان إن الصندوق زاد من الموارد المخصصة لمكتب الأخلاقيات في إطار الميزانية المتكاملة الجديدة. ووضع الصندوق أيضاً نهجاً في سياق مبادرة "سلامة الأسرة" لتيسير تبادل المعلومات في ما بين مكتب الأخلاقيات، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، والمكتب القانوني، ومكتب الموارد البشرية، وجهات التنسيق المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.
- 33 - وقال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع، إن المكتب قرر إزالة عنصر "الامتثال" من وظيفة مكتب الأخلاقيات لمواءمته مع معايير الأمم المتحدة الأخلاقية؛ فمن المهم لمكتب الأخلاقيات التابع لمكتب خدمات المشاريع أن يعمل بشكل كامل متشياً مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات وشبكة الأخلاقيات المشتركة بين الوكالات للاستفادة من خبرتهما والتعلم من تجاربهما.
- 34 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 16/2022 المتعلق بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع.

خامس عشر - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

- 35 - قدم نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان، ومدير مكتب الموارد البشرية التابع للبرنامج الإنمائي، ومدير المجلس التنفيذي ومكتب العلاقات الخارجية التابع لمكتب خدمات المشاريع، إفادات شفوية بالمستجدات الطارئة في سياق التدابير المتخذة لحماية منظماتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، متشياً مع قرار المجلس التنفيذي 11/2020.
- 36 - وأقرت مجموعة من الوفود بالتزام البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأشارت إلى الأهمية البالغة لسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء التقاعس عن العمل. وقالت إنه بالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من التحديات الكبيرة. وأشادت بالمنظمات لاستجابتها للأزمات العالمية والإنسانية المنطوية على مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وحثتها على التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال استجابة منسقة. وشددت على الحاجة إلى ما يلي: (أ) قيادة قوية واستباقية وبارزة لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ و (ب) التعاون الفعال فيما بين الوكالات؛ و (ج) التوعية بسياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتنفيذ تلك السياسات؛ و (د) بناء القدرات؛

و (هـ) تدريب الشركاء في التنفيذ؛ و (و) الإبلاغ والمتابعة بشكل ميسر ومأمون وخاضع للمساءلة؛ و (ز) فرز الموظفين على نحو فعال وشفاف؛ و (ح) اتباع نهج أقوى يقوم على حقوق الإنسان، ويراعي المنظور الجنساني، ويركز على الضحايا/الناجيات. وبغية التوصل إلى نهج تشدد الحاجة إليه على نطاق المنظومة، ينبغي للمنظمات أن تعمل مع المنسقة الخاصة والمدافعة عن حقوق الضحايا لتحقيق نهج أكثر اتساقاً وشمولاً.

37 - وردا على ذلك، سلط نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان الضوء على الاستجابة المتكاملة المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ، التي يقوم الصندوق بتنسيقها ورصدها والتي حدد لها أكثر الاحتياجات إلحاحاً، وهي: تقييم/تدريب الشركاء في التنفيذ، واستخدام عمليات فحص واضحة لمنع إعادة توظيف الجناة، ودمج موارد الوكالات، وتعزيز الموارد على الصعيد القطري. وقال إن الصندوق يقود الجهود المشتركة بين الوكالات لمواءمة النهج المتبع إزاء الشركاء في التنفيذ، وإنه يلتزم بتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مجالات التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية والمعايير التشغيلية الدنيا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

38 - وقال مدير مكتب الموارد البشرية التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي يقدم التقارير إلى المجلس باستخدام مجموعة من مؤشرات النتائج والموارد المتكاملة بهدف تتبع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وستقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالإبلاغ عن كيفية تنفيذها لخطط عملها وتعاونها مع كيانات الأمم المتحدة في مجال الرصد والإبلاغ. ويشترك البرنامج الإنمائي مع الشركاء في التنفيذ في وضع المعايير، وإدراج صياغة لغوية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في الاتفاقات، وبناء القدرات. وأفاد بأن البرنامج الإنمائي يتبع نهجاً يركز على الضحايا ويوفر الحماية من الانتقام، وأن استراتيجية البرنامج الإنمائي تتماشى مع توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعايير التشغيلية الدنيا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

39 - وقال مدير مكتب المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية التابع لمكتب خدمات المشاريع إن المكتب عين موظفاً فنياً متفرغاً بالكامل لدعم جهود التنسيق في المقر وتقديم مدخلات تقنية. ويجري النظر في زيادة التنسيق والدعم التقني على الصعيد القطري على أساس تقييم المخاطر. ويشترك مكتب خدمات المشاريع في شبكات الحماية المشتركة بين الوكالات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، مستفيداً من تقاسم المعارف والتنسيق مع الأوساط المعنية بالأنشطة الإنسانية والإنمائية ومن أفضل ما لديها من ممارسات في هذا الصدد. واستناداً إلى تحليل للثغرات لعام 2021، أشار إلى أن مكتب خدمات المشاريع يعكف على وضع خطة عمل، كما أنه ينفذ عمليات فحص واضحة منذ نيسان/أبريل 2019.

40 - وذكر أن المجلس التنفيذي أحاط علماً بالمعلومات المستكملة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خامسا - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير السنوي

41 - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، تقريره السنوي لعام 2021 (DP/2022/17 و DP/2022/17/Add.2) وأبرز الأزمات المتعددة التي تؤدي إلى تراجع المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس على مدى سنوات في جميع أنحاء العالم. وتشمل تلك الأزمات جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والاقتصادات المدمرة، والمجاعة، والديون المتراكمة، ناهيك عن أزمة الثقة في النظام الدولي. وإزاء هذه الخلفية، تحدث مدير البرنامج الإنمائي عن ثلاث مسائل رئيسية هي: (أ) الحاجة إلى الاستثمار في التنمية بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، مع التسليم بأنه لا يمكن لأي بلد إدارة ظهوره لأهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) استحالة فصل التنمية عن الأزمات لأن الخروج من الأزمة يتوقف على التنمية؛ و (ج) مدى قدرة البرنامج الإنمائي على مواجهة هذه التحديات بوصفه منظمة إنمائية تضطلع بأنشطتها في عالم يعاني من الأزمات.

42 - وبغية التصدي لهذه التحديات، أفاد مدير البرنامج الإنمائي بأن برنامجه يرى أن التنمية ذات النوعية الجيدة والبعيدة المدى هي السبيل للمضي قدما في هذا الشأن. ولفت الانتباه إلى العمل الإنمائي الذي يضطلع به البرنامج في عالم مزقته الأزمات وإلى مرونة البرنامج وفعاليتيه الفريدتين بوصفه منظمة تهدف إلى إحداث تحويل وتستجيب للتغيير وللتحديات الناشئة. وأبرز الطريقة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) إعادة تعريف الأسلوب الذي يستخدمه البرنامج لتحقيق التنمية التي تربط بين الصعيدين المحلي والعالمي من خلال إدارة المخاطر والقيود، وحشد التمويل من أجل التنمية وتشجيعه، والاستفادة من الرقمنة والابتكار التكنولوجي، وتعزيز الاقتصادات الخضراء من خلال وعد البرنامج المتعلق بالمناخ؛ و (ب) المساعدة في سد الثغرات الإنمائية المستمرة والنظمية التي تترك الناس عرضة للخطر، والبناء على الدروس المستفادة من كوفيد-19، وإنشاء نظم لتوفير الحماية الاجتماعية؛ و (ج) الاحتفاظ بالقوة على الصعيد الداخلي والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة القائم على النتائج الذي يحقق نتائج على الصعيد القطري، مع مهارات جديدة، وعروض خدمات، وقدرات رقمية، وموارد معرفية، وإدارة فعالة للمخاطر.

43 - وأبرز مدير البرنامج الإنمائي التقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 في الأشهر الستة الأولى من تنفيذها. وشمل ذلك إطلاق المرحلة الثانية من استراتيجية "موظفون لعام 2030"، وتوحيد بنيتها الرقمية، وإطلاق استراتيجيته الجديدة للمعرفة والتعلم، وتبسيط الخدمات التي يقدمها للبلدان في مجال السياسات. وقال إن مواطن القوة الجديدة للبرنامج الإنمائي أتاحت للبرنامج التعامل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتوجيه عملية إعادة تنظيمها، على النحو الذي أقرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، في الوقت الذي يواصل فيه الاستفادة من القدرات والخدمات بغية العمل لصالح الأفرقة القطرية التي تقود الابتكارات على المستوى التشغيلي وتحقيقًا للكفاءة. وأردف قائلا أنه بالرغم من أن البرنامج الإنمائي مجهز للتصدي للتغيير النظمي، فإن ثمة حاجة إلى التمويل حتى يتمكن البرنامج من الوفاء بالوعود التي قطعها للبلدان. واختتم مدير البرنامج كلمته بتوجيه نداء يستهدف تنشيط تعددية الأطراف، تكون الأمم المتحدة محوره.

44 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على مدير البرنامج لما أبداه من حس قيادي وعلى موظفي البرنامج لما حققوه من نتائج في ضوء الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وسلّمت المجموعة بقدرة البرنامج

الإيماني المتنامية على تحقيق نتائج تحويلية وتشجعه على المضي قدماً لإنشاء حافظات وبرامج أكبر وأكثر تماسكاً. وقالت إن البرنامج الإيماني يقوم بإعادة تعريف الطريقة الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة بعيدة المدى من خلال الابتكارات في مجالات التمويل والرقمنة والعمل المناخي، والخدمة الجديدة التي يقدمها لمساعدة البلدان على التفاوض بشأن الإصلاحات المتعلقة بالوقود الأحفوري. وينبغي للبرنامج الإيماني أن يعزز تركيزه على الطاقة المستدامة والمتجددة لكفالة أمن الطاقة وتحولها لدى البلدان. وأثنت المجموعة على البرنامج الإيماني لبلوغه أعلى مستوى على صعيد تنفيذ البرامج منذ أكثر من عقد من الزمان ولعمله في مجال الحماية الاجتماعية، وتسوية النزاعات/الأزمات، ولا سيما في أوكرانيا، وفي المساواة بين الجنسين. ورحبت بكون الاستراتيجية الجنسانية الجديدة للبرنامج الإيماني للفترة 2022-2025، تضع معالجة الأسباب الجذرية للتمييز على قائمة أولوياتها، وبأن البرنامج الإيماني يعمل محركاً لإصلاح الأمم المتحدة، على نحو ما يتضح من نتائج شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف والتقييم المستقل للبرنامج الإيماني.

45 - ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى الآثار المدمرة لكوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجغرافية السياسية على تحقيق خطة عام 2030. وقالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وفورية، بما في ذلك معالجة عبء الديون التي لا يمكن تحملها، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتضخم. ورحبت بجهود البرنامج الإيماني، وكذلك بتوجيهات المجلس التي تكفل قدرة كيانات الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها. وارتأت أن يعمل البرنامج الإيماني على تحقيق ما يلي: (أ) كفالة أن يظل القضاء على الفقر محور تركيزه الأساسي؛ و (ب) توسيع نطاق عمله في البلدان النامية؛ و (ج) تكملة حصول البلدان على السيولة من خلال اتخاذ تدابير فورية أخرى، بما في ذلك تشجيع البلدان على تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و 100 مليار دولار للتمويل المناخي؛ و (د) بذل جهود متسقة ومتضافرة لكفالة حصول الجميع على الحماية الاجتماعية؛ و (هـ) حشد الاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة والزراعة والاتصالات والنقل والتكنولوجيا ذات النوعية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود في إطار التعافي من كوفيد-19 والتنمية المستدامة والعمل المناخي. وقالت المجموعة إن حالات خفض التمويل للموارد الأساسية للبرنامج الإيماني يهدد استمرارية ركيزة التنمية للأمم المتحدة ويعرض أكثر الفئات ضعفاً لمخاطر أشد.

46 - وقالت وفود من تحالف الدول الجزرية الصغيرة إن الأزمات المتعددة تهدد المكاسب الإنمائية وتؤدي إلى تراجعها في خضم ارتفاع الديون وأسعار الغذاء والطاقة، في الوقت حيث تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتعديل بناها التحتية كي تصبح قادرة على مقاومة الكوارث المناخية. ويتعيّن على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تبذل مزيداً من الجهد لتطبيق الأحكام الواردة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس للمناخ، وخطة عام 2030. والبرنامج الإيماني شريك إيماني حيوي لتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية يساعد في توفير التمويل لها بشروط ميسرة ويتدخل لصالحها بهدف تسوية مسائل الديون والتمويل المناخي. وارتأت أن يساعد البرنامج الإيماني التحالف من خلال التشجيع على توفير التمويل المناخي البالغة قيمته 100 مليار دولار وتيسير الحصول على وحدات حقوق السحب الخاصة. ورحبت تلك الوفود بالدور الذي يؤديه البرنامج الإيماني في وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وارتأت أن يواصل البرنامج الإيماني الدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناقشات فريق الاستجابة للأزمات العالمية ومجموعة العشرين، وألا تؤدي قرارات المجلس التي تتناول

المخالفات المالية في مكتب خدمات المشاريع إلى إعاقة عمل المنظمات الأخرى. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحافظ على الضوابط والموازن الخاصة به.

47 - وسلطت وفود من الفريق الإقليمي لأفريقيا الضوء على نجاحات الأنشطة الإنمائية في التصدي للفقر والمرض، حتى في أقل البلدان نمواً، وأعربت عن رفضها الشديد لتزايد أوجه عدم المساواة في ما بين البلدان وداخلها. وقالت إن البرنامج الإنمائي عنصر فاعل ذو أهمية في هذا الجهد الجماعي. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء حالات التخفيض في الموارد الأساسية عندما تكون البلدان في حالة تعافٍ من جائحة أصابها وتعاني من ارتفاع الديون. ودعت المجموعة إلى التعاون الأقاليمي للبقاء على مسار خطة عام 2030 والاستثمار في التنمية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وعدم ترك أحد خلف الركب. وارتأت أن يعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات على بناء القدرات الوطنية من أجل التعجيل بالتنمية من خلال الطاقة المتجددة، والرقمنة، والتصنيع والتجارة، والاستثمار في أقل البلدان نمواً.

48 - وفي مداخلات أخرى، قالت الوفود إن تعددية الأطراف أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل وإن البرنامج الإنمائي عنصر رئيسي في تنفيذ "خطةنا المشتركة" من خلال منظومة أمم متحدة منسقة ومتناسكة. ورحبت بعمل البرنامج الإنمائي في سياقات النزاعات والأزمات المتعددة الأبعاد، والأمن البشري، والربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وارتأت أن يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز الرقمنة والتكنولوجيات والحلول المبتكرة، وكفالة أمن الطاقة، والطاقة المستدامة والمتجددة. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى إدماج الدروس المستفادة من استجابته الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأشارت إلى أنه ينبغي أن يكون الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان ذا دوافع إنمائية؛ وأنه ينبغي ألا يؤثر الاتجاه التنازلي في التمويل الأساسي على خطط التنمية. وطُلب إلى البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية معالجة الآثار السلبية للتدابير القسرية المتخذة انفرادياً ضد بلدان معينة. ورحبت الوفود بتركيز البرنامج الإنمائي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز نظم/مؤسسات الحوكمة، وحماية حقوق الإنسان، ودعم سيادة القانون. ونظراً لوجود البرنامج الإنمائي بشكل واسع النطاق على الصعيد القطري، فلهذه القدرة على الحد من أوجه عدم المساواة في ما بين البلدان وداخلها وتسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة أن يتصرفا دائماً بنزاهة وبحس قيادي قائم على المبادئ وأن يعززوا إدارة المخاطر والامتثال. واختتمت المجموعة بالقول إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحفز الجهات المانحة على زيادة التمويل الأساسي المرن والمضمون.

49 - وردا على ذلك، شدد مدير البرنامج الإنمائي على الجهود التي يبذلها البرنامج لإعادة تنظيم شراكاته مع مؤسسات الأمم المتحدة وتنظيم وتكثيف الشراكات التي يقيمها مع الجهات الشريكة من خارج منظمة الأمم المتحدة. وقال إن البرنامج الإنمائي في أفضل حالاته عندما يكون مترسحاً في شبكة من الشراكات، وملتزماً أكثر من ذي قبل بولايته في مجال التنمية. فالتنمية الجيدة تتوقف على الاستثمارات والأولويات، والبرنامج الإنمائي قادر على مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات مكيفة قطرياً للحد من الفقر والرقمنة تكفل عدم ترك أحد خلف الركب. وتابع قائلاً إن حشد التمويل يشكل محور تركيز رئيسي لشراكات المنظمة وأولوية عليا من أولوياتها. وسيؤدي أثر الأزمة الاقتصادية العالمية وحالات التخفيض في التمويل إلى التأثير في نسبة تتراوح بين 10 في المائة و 15 في المائة من التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي. وحالات التخفيض تلك ستخلف عواقب على قدرة البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إنجاز الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المتوسط الحالي البالغ 0,33 في المائة في شكل

مبالغ مخصصة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من النسبة الموعودة البالغة 0,7 في المائة وغير كاف، لا سيما في وقت الأزمات، للاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء. وواصل بيانها قائلاً إنه لكي تتجح خطة الإصلاح، فمن الأهمية بمكان الحصول على التمويل الأساسي على النحو المتوقع في اتفاق التمويل. وإنه من غير الواقعي أن نطلب المزيد من البلدان النامية دون حشد الحد الأدنى من التمويل المشترك والاستثمار الموعود. وذكر أن الخطر يهدد الاتفاقات الدولية الرئيسية، من قبيل خطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ، وأن هذا الوضع يسبب خيبة أمل لدى الناس ويدفع باتجاه تفويض الخطة المشتركة.

50 - وأردف مدير البرنامج الإنمائي قائلاً إن استثمارات البرنامج في رفع مستوى أوجه الكفاءة والنظم المؤسسية، خلال الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، تمكّن البرنامج من إنفاق ثلاثة سنوات إضافية من كل دولار على برامج التنمية مقارنة بالدورة السابقة للخطة الاستراتيجية - أي ما يعادل أكثر من 500 مليون دولار إضافية لصالح برامج التنمية على مدى أربع سنوات. والبرنامج هو أحد أكبر مقدمي الخدمات والأموال لمرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق بناء السلام، وغيرها. وبالنظر إلى التقييم الإيجابي الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، واصل البرنامج الإنمائي الاستثمار في الإدارة القائمة على النتائج. ووفقاً للمعايير الدولية، لدى البرنامج الإنمائي نظم تتوخى أفضل الممارسات لآليات الحوكمة، وتقييم المساءلة، ومراجعة الحسابات، والأخلاقيات، والرقابة. وقد صُنِف البرنامج الإنمائي في المرتبة الثالثة بين أكثر المنظمات الإنمائية شفافية على مؤشر الشفافية الدولي. وتابع يقول إن المخالفات المبلغ عنها التي شابت مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار التي أطلقها مكتب خدمات المشاريع هي مسألة خاصة بكل منظمة، فليس من المناسب معاقبة منظومة الأمم المتحدة على المخالفات في مجال الإدارة والمساءلة التي ترتكبها منظمة واحدة - وعلى مشروع واحد داخل تلك المنظمة. ورأى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لاحتواء أزمة المبادرة والاستجابة بطريقة تتناسب مع ما حدث.

51 - وفي ما يتعلق بموضوع أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ مسار ساموا واتفاق باريس للمناخ، قال مدير البرنامج الإنمائي إن البرنامج هو أحد أكثر كيانات الأمم المتحدة تركيزاً على عدم ترك الدول الجزرية الصغيرة النامية تتخلف عن الركب. فقد قدم البرنامج الإنمائي عرضاً جديداً خاصاً بهذه الدول، كما أنه يشكل طرفاً رئيسياً للتعجيل بوضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف. وأضاف المدير قائلاً إن تكيف منظومة الأمم المتحدة والتخفيف من حدة المخاطر في هذه الدول أكثر أهمية الآن من ذي قبل، وإن البرنامج الإنمائي يشعر بقلق بالغ إزاء كارثة عبء الديون التي تلوح في الأفق على البلدان النامية. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل من خلال الأمم المتحدة والجهات الشريكة على معالجة هذه المسألة. وبالمثل، وفي إطار مساهمة البرنامج الإنمائي في التعهد الدولي البالغ قيمته 100 بليون دولار لصالح العمل المناخي، ذكر أن البرنامج يقوم بمساعدة البلدان النامية على تحسين طريقة استثمارها للموارد دعمًا لاتفاق باريس للمناخ، وأنه ساعد الحكومات، في سياق الاستجابة لأزمة المناخ العالمية، على التصرف في غياب استجابات دولية كافية، كما أنه قدم، على الصعيد العالمي، إرشادات في تحديد أولويات الاستجابات العالمية لتغير المناخ. وناشد مدير البرنامج الدول الأعضاء العمل مع الأمم المتحدة على إحياء الثقة والوعد في تعددية الأطراف والتنمية.

52 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 7/2022 بشأن التقرير السنوي للمدير لعام 2021.

سادسا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

53 - عرضت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية البرنامج الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025 (DP/2022/18) والتقارير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021 (DP/2022/19).

54 - ورحبت مجموعة من الوفود بالطابع الطموح للاستراتيجية الجديدة وتركيزها على تذليل العقبات الهيكلية ومعالجة الأسباب الجذرية واستنادها إلى التجربة العملية. وأشادت بالأولويات المحددة للحل المميز رقم 6 وغيره من الحلول. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها التركيز على أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. وارتأت أن تضع المكاتب القطرية استراتيجيات خاصة بالمشاركة لكل حافظة من حافظات البرامج التابعة للاستراتيجية؛ وأن يضع البرنامج الإنمائي توجيهات بشأن إدماج المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية وأن يعمل بوصفه الجهة الميسرة/المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين. وذكر أن الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من ميزانية البرنامج العادية لتحقيق المساواة بين الجنسين يحظى بتأييد قوي. وأن من المفترض أن تساعد الاستراتيجية الجديدة على تغيير الثقافة المؤسسية وتعزيز القيادة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين.

55 - وشددت وفود أخرى على الحاجة إلى إشراك الرجال، وتعزيز القدرات القيادية للمرأة، ووضع أسس مؤسسية وبيئات تمكينية للمساواة بين الجنسين، والحصول على بيانات جيدة مراعية للمنظور الجنساني ومصنفة حسب نوع الجنس، ووضع ممارسات لجمع البيانات ورصدها وتقييمها والمساءلة بخصوصها، استنادا إلى مَرْقَبِ الاستجابة الجنسانية لجائحة كوفيد-19. وأعربت عن سرورها من أن الاستراتيجية تتناول العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسين والرعاية والعمل بدون أجر. ورحبت الوفود بالشراكات وبنهج "المجتمع بأسره" وبالعوامل التمكينية الثلاثة المتمثلة في حشد التمويل من خلال سياسات مالية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتوسيع نطاق إمكانية وصول المرأة إلى التكنولوجيا الرقمية، واستخدام منظور تحويلي لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

56 - وردًا على ذلك، قالت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الاستراتيجية الجنسانية الجديدة تستخدم التحليلات والتقييمات والتقديرية التجميعية لتحديد سبب عدم إحراز مزيد من التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وقد خلص البرنامج الإنمائي إلى أن الاستراتيجية بحاجة لما يلي: (أ) تجاوز مسألة تكافؤ الجنسين لتنصبّ على التمكين وتغيير ميزان القوى؛ و (ب) تعزيز القدرات على تحليل أوجه التعتُّد والترابط مع التحديات الإنمائية؛ و (ج) ربط الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري بالسياسات التمهيديّة؛ و (د) توسيع نطاق الشراكات بين الجهات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛ و (هـ) إعادة توجيه التمويل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال أدوات برمجة ابتكارية.

57 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي أحرز تقدما جيدا إزاء مؤشرات الاستراتيجية السابقة، رغم الانتكاسات التي أصابت عملية تذليل العقبات الهيكلية ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسين. ويعزى ذلك إلى البيئة التشغيلية المعقدة وردود الفعل العنيفة المناهضة للمساواة بين الجنسين، التي يتناولها البرنامج الإنمائي في الاستراتيجية الجديدة. وأعرب عن التزام البرنامج

الإئمائي بدوره باعتباره الجهة المنسقة للشؤون الجنسانية. وأفاد بأن البرنامج الإئمائي جاهدا إلى الوفاء بنسبة 15 في المائة من الميزانية العادية المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوقت حيث يعمل على حشد التمويل. وأعرب عن التزام البرنامج الإئمائي بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إذ إن لديه إطار قوي للمساءلة في الشؤون الجنسانية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

58 - وقال مدير الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبرنامج الإئمائي إن 80 في المائة من المكاتب القطرية وضعت استراتيجيات جنسانية؛ وإن المكاتب الإقليمية تقوم بتأسيس مكاتبها الخاصة. وتابع يوقل إن الثغرات في البيانات تشكل تحدياً مستمراً أمام وضع استراتيجيات جنسانية واتخاذ إجراءات في هذا الشأن، ولا سيما في ما يتعلق بأثر السياسات والتدابير الرامية إلى مكافحة العمل في مجال الرعاية بدون أجر. ويبرز العنف عبر الإنترنت باعتباره من الأولويات في نهج العنف الجنساني الذي تتضمنه تلك الاستراتيجية؛ ويقوم البرنامج الإئمائي بوضع نماذج أولية لنظام إنذار مبكر لتتبع كره النساء والكرهية على الإنترنت. وخلص إلى القول إن الاستراتيجية السابقة قدمت درسين رئيسيين هما: إدماج الخبرة الجنسانية المواضيعية في كل حافظة وتعزيز البيانات التي تركز على نوع الجنس والقدرات التحليلية.

59 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً باستراتيجية البرنامج الإئمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025، وبالقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021.

سابعاً - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي والمسائل ذات الصلة

60 - قدم مدير البرنامج الإئمائي المعاون، لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية للجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وعن التمديد الأول لمدة عام واحد للبرنامج القطري لأنغولا. وإزاء ذلك، قدم المديران الإقليميان للمكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي للدول العربية تفاصيل من منظوراهما الإقليمية.

61 - وعقب اعتماد وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، أعربت مجموعة من الوفود عن قلقها الشديد إزاء جوانب معينة من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عدم وجود نص يتناول النزاع المسلح. وقالت إن عمليات الأمم المتحدة يجب أن تلتزم بالمبادئ المتمثلة في الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية. وقالت وفود أخرى إن البرنامج القطري صيغ وفقاً لأولويات الوطنية بالتشاور مع الحكومة، وشددت على ضرورة الحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني. وتم التشديد على أن التركيز الأساسي لإجراءات المجلس التنفيذي ينصب على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

62 - ووافق المجلس التنفيذي، عملاً بقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لكينيا (DP/DCP/KEN/4)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/DCP/TZA/3)، والجمهورية العربية السورية (DP/DCP/SYR/4).

63 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لمدة عام واحد للبرنامج القطري لأنغولا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2022/20.

ثامناً - التقييم

64 - عرض مدير مكتب التقييم المستقل التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021 (DP/2022/21) وتمويل التعافي: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة (DP/2022/22). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021، ورد الإدارة على تمويل الانتعاش: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولتمويل أهداف التنمية المستدامة (DP/2022/23).

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021

65 - شددت الوفود على أهمية التقييم وعمل مكتب التقييم المستقل بما يكفل إشراف المجلس. ورحبت بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين قدراته ومساعدة إدارة البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية على تحسين قدراتها على إجراء تقييمات لا مركزية. وشددت على أهمية تحسين التقييمات اللامركزية وحثت إدارة البرنامج الإنمائي على الموافقة على التقدير المرضي الذي يتراوح من 47 في المائة إلى أكثر من 50 في المائة. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لتحسين نوعية التقييمات، على النحو المبين في خريطة الطريق المتعلقة بتعزيز التقييمات اللامركزية. وقالت إن المكتب يشكل مثلاً على الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة وتتواصل مع المجلس. وتساءلت عن الكيفية التي ستزيد بها إدارة البرنامج الإنمائي ميزانية المكتب وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تساهم فيها. وارتأت أن يحسن المكتب نوعية التقرير وأن يتيح فهماً أفضل للمجالات التي يغطيها عمل البرنامج الإنمائي تغطية كافية. كما ارتأت أن يخصص البرنامج الإنمائي موارد كافية لوظيفة التقييم (وفقاً لهدف سياسة التقييم) وأن يعالج النتيجة التي تفيد بأن برامج المساواة بين الجنسين لا تزال تعاني من نقص التمويل. وارتأت أن يواصل البرنامج الإنمائي زيادة التنسيق بين الوكالات بشأن التقييم.

66 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل إن المكتب ملتزم بدعم وظيفة الرقابة التي يضطلع بها المجلس وتحسين جودة التقييمات اللامركزية. وإنه يواصل، بالرغم من الصعوبات التي واجهها أثناء الجائحة، كفاءة التغطية الكاملة بالتقييمات البرامج القطرية المستقلة. كما يقوم بتكييف هيكل البيانات الخاص به ومصادر بياناته الخارجية تيسيراً لعمليات التقييم. وسيواصل تحسين نوعية التقارير السنوية والتنسيق مع مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة لتبسيط ترتيبات العمل المشتركة بين الوكالات. وبحلول عام 2025، وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، يعتزم البرنامج الإنمائي تقديم تقارير تولى عن الركائز الخمس التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة.

67 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي يعمل مع مكتب التقييم المستقل على مواصلة تحسين التقييمات اللامركزية وزيادة تخصيص التمويل للمكتب. وإن البرنامج الإنمائي ملتزم بالانتقال من التقييمات التي تركز على المشاريع إلى التقييمات التي تركز على الحافظات وبلوغ هدفه المتمثل في تمويل البرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

68 - وقال رئيس الفريق المعني بتحقيق الفعالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن البرنامج الإنمائي حسن الممارسات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز الإطار المتكامل للنتائج والموارد بهدف تتبّع نظرية التغيير كي تكون البرامج متجدرة في الأدلة

التقييمية؛ و (ب) بدء العمل بالهيكل الجديد لتمويل البرامج، المسمى كوانتوم "Quantum"، الذي يربط النتائج بالموارد؛ و (ج) تحديث هيكل إدارة المخاطر الذي يربط المشروع بالمخاطر على مستوى البرامج وإقامة صلات بين المخاطر والنتائج. وفيما يتعلق بنوعية البرامج، يتضمن الإطار مؤشرا جديدا يتتبع مدى تكامل الدروس المستفادة من التقييم في البرامج القطرية.

تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة

69 - رحبت الوفود بالنهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل التنمية استنادا إلى خطة عمل أديس أبابا. كما رحبت بالخطط الرامية إلى تطوير نهج أكثر استراتيجية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، لكنها طلبت الحصول على تفاصيل بشأن قدرته على القيام بذلك. وشجعت البرنامج الإنمائي، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، على العمل مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الصعيد القطري. وارتأت أن يعمل البرنامج الإنمائي على تقسيم هادف للعمل يستند إلى مزايا نسبية يعزز بعضها بعضا. ورحبت الوفود بتحليل تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي التي أجراها البرنامج الإنمائي وبالقائمة المضافة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على نطاق المنظومة. كما رحبت بالآثار الإيجابية لبرنامج مفتشي الضرائب بلا حدود، وقيادة البرنامج الإنمائي للتمويل المناخي، بما في ذلك بصفته شريكا في التنفيذ لصندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية. وشجعت البرنامج الإنمائي على وضع مخطط عام لاستراتيجية ومقاييس لحشد الموارد العامة والخاصة من أجل التنمية المستدامة.

70 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل إن البرنامج الإنمائي هو بالفعل عنصر فاعل في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال عمله مع البلدان على مواءمة نظم التخطيط الوطنية. غير أن الأزمة الحالية تتطلب نهجا مبتكرة؛ ويمكن للتقييم التكويني أن يساعد البرنامج الإنمائي على التكيف. وقال إن المكتب لقي تشجيعا من خلال الجهود تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي لوضع خريطة طريق بهدف مواءمة الاستراتيجية، وإن أطر التمويل الوطنية المتكاملة تضطلع بدور هام في تحقيق هذه المواءمة عن طريق إدماج منصات استثمارية في النظم الوطنية بغية حشد الدعم. وفي مجال تمويل التنمية، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي يتمتع بميزة نسبية تتمثل في الدعوة إلى عدم ترك أحد خلف الركب.

71 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن دور المكتب في تمويل أهداف التنمية المستدامة ذو شقين هما: حشد التمويل وتعزيز معايير الأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2018، أنشأ البرنامج الإنمائي وظيفة مركزية لتمويل التنمية، وفي عام 2019 أنشأ مركزه المعني بتمويل التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى تكميل عمل المؤسسات المالية الدولية لتحقيق فعالية التنمية وأثرها.

72 - وقال مدير مركز التمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المؤسسات المالية الدولية تشارك بشكل متزايد في عملية إطار التمويل الوطني المتكامل على الصعيد القطري، وإن أكثر بكثير من 50 في المائة من البلدان المشاركة في عام 2022 قد وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تمويل تنشئ منصات ملموسة للاستثمارات على الصعيد القطري. ومن المتوقع زيادة عدد تلك البلدان في السنوات اللاحقة، الأمر الذي يقتضي إجراء إصلاحات في السياسات يمكن للبرنامج الإنمائي، من خلال دوره باعتباره أداة لتحقيق التكامل، أن يحشد القدرات التقنية والتمويلية للدول الأعضاء بغية مساعدة البلدان على تنفيذ

الأدوات المالية، بالاعتماد على منصات التمويل والخبرات الفنية للمؤسسات المالية الدولية وآليات بناء القدرات من قبيل أكاديمية تمويل أهداف التنمية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائي.
73 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 8/2022 بشأن تقييم البرنامج الإنمائي.

تاسعا - متطوعو الأمم المتحدة

74 - عرضت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، ثم عرض المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج (DP/2022/24).

75 - ورحبت مجموعة من الوفود بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021، واستجابة هذا البرنامج لجائحة كوفيد-19 دعماً للتنمية والتسويق في المجال الإنساني، وهذا ما يدل على أهمية العمل التطوعي في منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت المجموعة دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الأزمات وشجعت على التركيز على النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورحبت بالتحول الرقمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وأعربت عن تطلعها إلى رؤية الكيفية التي يعزز بها الكفاءة التنظيمية والخدمات التطوعية والشفافية والمساءلة. وارتأت أن يواصل البرنامج مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في القوة العاملة للأمم المتحدة، تمشياً مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وسلمت المجموعة بمصفوفة النتائج الطموحة التي تسهم في نجاح برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبأهميتها في منظومة الأمم المتحدة. وشددت على الدور الاستثنائي الذي يضطلع به صندوق التبرعات الخاص وهو ما يمكن برنامج متطوعي الأمم المتحدة من الاستجابة للأزمات، وتشجيع البحث والابتكار، وتنفيذ التحول الرقمي. وشجعت الدول الأعضاء على النظر في تمويل صندوق التبرعات الخاص.

76 - وسلطت وفود أخرى الضوء على برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه جهة مقدمة للخدمات على نطاق المنظومة تستجيب للاحتياجات القطرية وتشجع على وجود كادر شامل من متطوعي الأمم المتحدة والحلول التطوعية. ومع وجود العديد من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان الجنوب، سلط الضوء على دورهم الفريد في التنمية المستدامة في البلدان النامية وفي التعاون في ما بين بلدان الجنوب. ويضطلع برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعو الأمم المتحدة بدور استثنائي في سد الفجوة الرقمية. وأشادت المجموعة بالنشر السريع لمتطوعي الأمم المتحدة في أوكرانيا وفي البلدان المضيفة للاجئين. ولفتت الانتباه إلى برنامج التمويل الكامل لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يتيح للمهنيين والشباب فرصة لاكتساب خبرة ميدانية في مجال السلام والتنمية، وإلى إمكانات منصة المعارف الخاصة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على عمل متطوعي الأمم المتحدة الذين يساهمون في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

77 - وقال المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إن كوفيد-19 يؤكد الحاجة إلى البيانات والأدلة لإثراء المناقشات في مجال السياسات. ومن الأمثلة على ذلك مساهمة متطوعي الأمم المتحدة في الاستعراضات الطوعية الوطنية؛ وسيعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع الجهات الشريكة الوطنية على كفاءة أن تتضمن السياسات والبرامج على الأولويات المحددة في الاستعراضات. ولا يزال التحول الرقمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يمثل أولوية عليا ويقدم نظرة دقيقة للتحديات والثغرات التنظيمية التي يتصدى لها البرنامج بنشاط، بما في ذلك تنفيذ الضمانات والإجراءات الوقائية. وتقدم منصة المعارف الخاصة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة التي أطلقت في عام 2021 بيانات إنمائية من شأنها أن تساعد على تحسين

أثر العمل التطوعي على الصعيد القطري. وهذا ما يشمل التنوع والشمولية في كادر متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك اللاجئين والأشخاص ذوو الإعاقة، وفئة جديدة من "المتطوعين المجتمعيين".

78 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 9/2022 بشأن متطوعي الأمم المتحدة: تقرير المدير.

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

79 - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، ثم عرض المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير عن النتائج التي حققتها الصندوق في عام 2021 (DP/2022/25).

80 - ودعا أعضاء مكتب المجلس الصندوق إلى مواصلة دعم أقل البلدان نموا في تحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة للتنمية المستدامة. وارتأوا أن يواصل الصندوق تقديم حلول مالية مبتكرة ودعم النمو الشامل الأخضر بهدف مساعدة أقل البلدان نموا على التعافي من الجائحة وعكس آثار تغير المناخ، بسبل منها توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات والموارد من أجل بناء قدرات أقل البلدان نموا. ورحب الأعضاء بعمل الصندوق الرامي إلى تحسين الأسواق والنظم المالية الشاملة بهدف مساعدة أقل البلدان نموا على معالجة أزمة الديون وتوفير فرص التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات.

81 - ورحبت مجموعة من الوفود بحلول الصندوق التمويلية المقدمة لأكثر السكان تخلفاً عن الركب. ودعم تعميم الخدمات المالية. كما رحبت بتوسيع الصندوق للخدمات المالية الرقمية حتى تتمكن أقل البلدان نموا من اغتنام فرص التمويل الرقمي والتحول الرقمي التي تتيح للاقتصادات النمو وزيادة الإنتاجية. وارتأت أن يواصل الصندوق دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة لصالح الحكومات المحلية ودعم الجهات الفاعلة في تمويل الحكومات المحلية، بسبل منها التسهيل الائتماني للتكيف على الصعيد المحلي مع تغير المناخ. وشجعت المجموعة على توسيع نطاق حافظة الصندوق من القروض والضمانات التي تركز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموا بهدف حشد التمويل لأهداف التنمية المستدامة، ومرفق بريدج "bridge" بهدف توفير رأس مال استثماري تحفيزي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية الصغيرة.

82 - ورحبت مجموعة ثانية من الوفود بالزيادة في الطلبات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة للوصول إلى أدوات الاستثمار الرأسمالي لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقالت إن للصندوق دور هام يؤديه داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفه المدخل المختص للعمل بالأدوات المالية والابتكارات مع الجهات الشريكة من القطاعين العام والخاص. وشجعت المجموعة كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصارف التنمية على السعي لإقامة شراكات مع صندوق المشاريع الإنتاجية والتعلم من خبرته الثرية في مجال التمويل المبتكر. وارتأت أن يكثف الصندوق تعاونه مع جهات الاستثمار من القطاع الخاص للاستفادة من إمكاناتها المتنامية في الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

83 - وأشادت مجموعة ثالثة من الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتوفيره رأس المال التحفيزي لحشد الموارد العامة/الخاصة من أجل الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز نظم السوق وآليات التمويل، والتعجيل بالتحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع. وشجعت الجهات الشريكة على دعم الصندوق في توسيع نطاق مرفق "بريدج"، كما شجعت الدول الأعضاء على الاستفادة من المرفق حتى يتمكن من نشر تمويل بشروط ميسرة ومرن، والحد مخاطر رأس المال لاجتذاب الموارد

اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة. وارتأت أن يواصل الصندوق توسيع نطاق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لتوفير حلول مالية مبتكرة ومختلفة.

84 - وردا على ذلك، قالت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق سيواصل إتاحة رأس المال العام والخاص لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأنه يعكف على تعزيز عمله الذي يركز على المناخ ويوسع نطاق وتمويل تسهيله الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ لمساعدة البرامج المناخية على صعيد البلديات في التكيف مع المناخ المحلي. كما يقوم الصندوق بزيادة استثماراته لدعم أقل البلدان نمواً عن طريق إقامة مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأثر الإيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وناشدت الدول الأعضاء أن تنظر في المساهمة في مرفق "بريدج" التابع للصندوق، تمشياً مع الدعوة التي أطلقها برنامج عمل الدوحة إلى إنشاء مرفق تمويلي تحفيزي لصالح أقل البلدان نمواً. وذكرت أن الصندوق يشارك بنشاط مع المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي نظراً لقدرته على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية الصغيرة في مراحلها المبكرة. وأن الصندوق داعم قوي لتعميم الخدمات المالية في أسواق رأس المال المحلية وهو في شراكة مع شركات القطاع الخاص بشأن التمويل الرقمي، والبنى التحتية المحلية، والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

85 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 10/2022 بشأن التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

حادي عشر - بيان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتقرير السنوي

86 - ركزت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على [الموقع الشبكي للصندوق](#))، على آثار كوفيد-19 وسائر الأزمات المتصلة بالنزاعات وانعدام الأمن الغذائي والكوارث المتصلة بالمناخ على النساء والفتيات. وقالت إن الصندوق لا يزال ملتزماً أكثر من أي وقت مضى بتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة، وهو التزام يقوم على المساءلة. وأبرزت النجاحات التي حققها الصندوق خلال الخطة الاستراتيجية السابقة عبر الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وذكرت أنه يعكف على بناء النتائج وشحذ عمله المعياري لكي لا يترك أحداً خلف الركب، بسبل منها وضع أول استراتيجية وبرمجة من نوعهما لشمول ذوي الإعاقة لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية وغيرهم من الفئات المهمشة. وأنه يواصل العمل مع جميع الجهات الشريكة على حشد الالتزام والاستثمارات الكافية والمستدامة من أجل تعبئة الأموال والتمويل المضمونين في الأجل الطويل لصالح الصندوق والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وذكرت أنه في صميم هذه الجهود يقع سعي الصندوق إلى أن يكون أكثر ابتكاراً وأن يعزز قدراته على جمع البيانات والأدلة. وأشارت إلى أن الصندوق يواصل تعزيز عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال المخالفات وعمق الاستثمارات في مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم والأخلاقيات. ووجهت المديرية التنفيذية الانتباه إلى عمل الصندوق في السياقات الإنسانية، ولا سيما في الأزمة الأوكرانية، الرامي إلى توفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الأساسية وخدمات منع العنف الجنساني للسكان المحليين واللاجئين والمشردين داخلياً.

87 - ووجه مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه إلى المساعدة التي يقدمها الصندوق على الصعيد القطري، مبرزاً ما يلي: (أ) التزام المكتب بإصلاح الأمم المتحدة، بسبل منها البرنامج المشترك المعني بضمان حصول نساء الشعوب الأصلية في منطقة الأمازون على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحماية؛ و (ب) الجهود الرامية إلى تعزيز الاستجابة للكوارث والتأهب لها، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكفالة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الجنسية والخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني، وتوزيع حقيبة اللوازم الصحية النسائية؛ و (ج) استخدام البيانات لإدراج مسألة حمل المراهقات في خطة السياسات الوطنية ذات الأولوية، وإنشاء خدمات صحية ملائمة للمراهقات، وإذكاء الوعي، وتقديم المساعدة التقنية المتخصصة.

88 - وعلى وجه العموم، أقرت الوفود بالعمل الذي يقوم به الصندوق في الجبهة الأمامية لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقالت إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تكافؤ الجنسين والاهتمام بالسكان كافة. وشددت على أهمية تقييم الخبرات والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأعربت عن تقديرها لقيام الصندوق بالاستفادة من إصلاح الأمم المتحدة و "خطةنا المشتركة" للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإجراءاته التأزيرية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الشريكة استناداً إلى المزايا النسبية المصممة خصيصاً للأولويات الوطنية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ودعت الصندوق إلى مواصلة تحسين الشراكات والمشاركة في المبادرات ذات الطابع الإنمائي التي تقودها الدول الأعضاء لتشكيل أوجه تآزر تعجلاً بتنفيذ خطة عام 2030.

89 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على الصندوق لتكليفه عمله مع الأولويات التي حددها البلدان نفسها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ورحبوا بتعاون الصندوق مع الجهات الشريكة للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاث، وسد الثغرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحقيق إدماج النساء والفتيات. وأفادوا بأن بناء القدرات المؤسسية أمر رئيسي لكفالة الحصول على معلومات جيدة ومجموعات من الخدمات الأساسية لتجنب حالات وفيات الأمومة التي يمكن تجنبها، وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة غير الملابة، والتخلص من العنف الجنساني، والممارسات الضارة، وأشاروا إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الصندوق. وشددوا على أهمية التقييم ورصد النتائج من خلال نهج متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات تركز على الأثر الطويل الأجل على الصيد الوطني ومجموعة من المؤشرات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة لتحديد التقدم المحرز في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث والثغرات التي تحول دون تحقيقها. وارتأوا أن يواصل للصندوق متابعة البرمجة القائمة على النتائج من خلال الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وأقروا بسجله في تعبئة الموارد في عام 2021 وشجوه على مواصلة تقديم الدعم وزيادة الموارد المخصصة لتحقيق الشفافية والمساءلة والرصد.

90 - ورحبت مجموعة من الوفود بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وبتركيز الخطة الجديدة على التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وارتأت أن يواصل الصندوق العمل على ما يلي: (أ) النهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمهارات، والمعارف والتعليم من خلال التثقيف الجنسي الشامل، وتعزيز عمله المعياري؛ و (ب) توسيع نطاق قدرته على الاستجابة للحالات الإنسانية بهدف حماية أرواح وحقوق النساء والمراهقين والشباب ومكافحة العنف الجنساني باتباع نهج شامل يتوخى الربط بين

العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ و (ج) استقرار البيانات من أجل البرمجة والرصد القائمين على الأدلة للوصول إلى الأكثر تضرراً عن الركب. ورحبت تلك الوفود بعمل الصندوق على إيجاد حلول وشراكات ابتكارية مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص لتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة.

91 - وفي مداخلات فردية، رحبت الوفود بإطلاق فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمم العام وتساءلت عن الكيفية التي يعترف بها الصندوق الإسهام في تحقيق رؤيته. ودعت الصندوق إلى أن يكون أكثر كفاءة وأن يستفيد من الابتكارات والأدوات الرقمية للمضي قدماً دون ترك أحد خلف الركب. وأبرزت عمل الصندوق على المستوى القطري للتصدي لكوفيد-19 والعنف الجنساني في حالات الأزمات وفي ما بين اللاجئين والمشردين داخليا. ورحبت بقيادة الصندوق وتحديد أولويات دوره المعياري في المجال الإنساني، نظراً لتزايد المعارضة للمساواة بين الجنسين.

92 - وشجعت الوفود الصندوق على الصعيد القطري على الدعوة بجرأة إلى الخطة الكاملة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعمل مع المنسقين المقيمين بوصفهم دعاة مهمين لولايتهم. وأشادت بعمل الصندوق وسياساته الرامية إلى تلبية احتياجات وحقوق النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والشباب، ضمن فئات أخرى، وتمكينهن من أن يصبحن عوامل تغيير. وأعربت عن دعمها القوي لعمل الصندوق بشأن الاستقلالية الجسدية والتتقيف الجنسي الشامل، وشجعت الصندوق على مواصلة معالجة الأسباب الهيكلية للعنف الجنساني وتغيير الأعراف الاجتماعية التي تديم التمييز والتهميش اللذين يسودان المنظومة الأبوية، وعدم المساواة بين الجنسين، ووصم الضحايا والناجيات. وارتأت أن يستعرض الصندوق نفقاته وأن يكفل امتلاك المكاتب القطرية والجهات الشريكة في التنفيذ القدرات اللازمة لتنفيذ البرامج التحويلية. كما ارتأت أن يكفل الصندوق أن تكون الحوكمة وإجراءات الرقابة الداخلية لديه قوية بما فيه الكفاية، وأن يعزز تدابير منع الغش ويزيد من الشفافية والمساءلة أمام المجلس.

93 - وشددت الوفود على إعداد البرامج القطرية بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني. وقالت إن الجائحة عرضت التقدم المحرز للخطر، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وأدت إلى زيادة العنف الجنساني. والتمست خبرة الصندوق، ودراساته المواضيعية، وتبادلته للخبرات والممارسات المفيدة في معالجة انخفاض الخصوبة والشيخوخة. وطلبت إلى الصندوق أن ينظر في الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية عند الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية في تقاريره السنوية.

94 - ورحبت الوفود بالدعم المقدم من الصندوق لإجراء تعدادات وطنية من خلال تحسين جمع البيانات لكفالة عدم إهمال أي كان. وأشادت بالصندوق لتجاوزه الأهداف في العديد من مؤشرات نواتجه ورحبت باستحداثه مجموعة بيانات سكانية تتعلق بالمساعدة الإنسانية. وارتأت أن يحسن الصندوق قدرته على جمع البيانات السكانية وتحليلها، وأن يوسع نطاق الاستثمار في جمع البيانات الضخمة، وأن يزيد من توافر البيانات وحسن توقيتها بشأن المؤشرات الرئيسية بهدف توفير البيانات لأغراض البحوث. وأعربت عن قلقها إزاء الانخفاض المبلغ عنه في الموارد الأساسية وحثت الصندوق على مواصلة تحفيز الجهات المانحة على زيادة مستويات التمويل الأساسي المرن والمضمون. وشددت على ضرورة أن يكون للصندوق على الأجل الطويل رؤية ومصادر تمويل لتحقيق أثر مستدام وتحويلي من خلال النتائج التحويلية الثلاث وتنفيذ دوره في الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

95 - وردا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن هناك طلبا متزايدا على المساعدة التقنية التمهيديّة والرفيعة المستوى والعالية الجودة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في الميدان، وإن تركيز الصندوق على الابتكار وإدماج السياسات والبيانات لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أمر أساسي للتعبير بالعمل ولاتباع نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وأشارت إلى أن الهدف من ذلك يتمثل في بناء مؤسسات شاملة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتهيئة البيئة التمكينية والسياساتية لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث، القائمة على عدم ترك أحد خلف الركب. وأردفت بالقول إن نحو 60 في المائة من مؤشرات نتائج الخطة الاستراتيجية مشترك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وإن العمل المشترك عامل رئيسي لوجود الصندوق في جميع مراحل الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والعمل على بناء القدرة على الصمود وكفالة تحقيق نتائج مستدامة. وأضافت تقول إن أقل البلدان نموا تتدرج في عداد الأولويات؛ وإن الصندوق يدعم أقل البلدان نموا لوضع حلول فعالة من حيث التكلفة، ويعمل على تصنيف البيانات لجعل عرض القيمة الخاص به أكثر قابلية للتطبيق على هذه البلدان.

96 - وواصلت كلامها قائلة إن الصندوق يعمل على تطبيق الدروس المستفادة من عملياته في جميع المراحل مع استخدام خبرته للتعبير بالإجراءات الرامية إلى حشد الموارد. واستادا إلى الدروس المستفادة من كوفيد-19 ومن التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، يقوم الصندوق بتعزيز هيكله للابتكار والرقمنة ودوره المعياري، ويعمل على النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لتلبية احتياجات النساء والفتيات وحماية حقوقهن. وقد أتاح عمل الصندوق في مجال البيانات للحكومات أساسا تستند إليه في التخطيط للتنمية وسلط الضوء على الثغرات وحالات الإقصاء التي يعاني منها، على سبيل المثال، سكان الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولإدماج هذه المنظورات، نشر الصندوق أول مجموعة من المهنين الشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وأفادت بأن تهيئة مكان عمل حصري يتسم بالتعددية ويقوم على عدم التسامح إطلاقا يقع في صميم استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية ومشاركته مع جهات التوريد والشركاء في التنفيذ. ولا يتسامح الصندوق إطلاقا مع الغش ويلتزم بتدابير الشفافية والتدابير التصحيحية.

97 - وفيما يتعلق بالتصدي لولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قالت إن الصندوق يعمل على كفالة أن تكون دعوته للنساء والفتيات مستندة إلى الأدلة؛ فالاستقلالية الجسدية حق أساسي ومحمي من حقوق الإنسان. وأردفت تقول إن عمل الصندوق على معالجة المسائل الهيكلية النظمية الأساسية وتعزيز التنقيف الجنسي الشامل أمران حاسمان لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وهذا ما يشمل بذل جهود، بموجب المبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية بشأن توفير الرعاية المتعلقة بالإجهاض، لكفالة الحصول على الرعاية الشاملة بعد الإجهاض في جميع الحالات. ويتماشى الصندوق، في جميع أعماله، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل الجنسانية وتغير المناخ والتغيرات في المواقف، مع الأولويات المحددة وطنيا. وأفادت بأن الصندوق يواصل تنفيذ استراتيجيته للمساواة بين الجنسين في البرمجة وكذلك على الصعيد المؤسسي بالبناء على أن المساواة بين الجنسين تعني المساواة للجميع؛ إذ يعترف الصندوق بالتنوع في الديمغرافيا والحاجة إلى التكيف مع المجتمعات ذات معدلات الشيخوخة المرتفعة بغرض تهيئتها وفقا لذلك.

98 - وقالت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) في الصندوق إن الصندوق ملتزم باتباع نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها على النحو المبين في "خطةنا المشتركة" والتزاماته الاثني عشر؛ إذ يعمل الصندوق من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين على كفالة اتباع نهج منسق إزاء تنفيذ النتائج التحويلية الثلاث والخطة الاستراتيجية على الصعيد القطري ومن خلال الائتلافات القائمة على المسائل على نطاق المنظومة

إقليمياً. واختتمت بالقول إن الصندوق يبدي دائماً الالتزام نفسه بتنفيذ ولايته سواء في السياقات الإنمائية أو الإنسانية.

99 - وقال مدير مكتب الشؤون الإنسانية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق يقدم في عمله المتعلق بالأزمات مساهمة مؤثرة في توفير البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني، وتعزيز نهج متعدد القطاعات، ومنع حدوث أزمات مستقبلية والتأهب لها من خلال بناء شراكات وطنية ومحلية.

100 - وقال نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) للصندوق إن الصندوق يعمل على كفاءة اتباع نهج أسرع وأكثر تكاملاً وكفاءة في استجابته الإنسانية يشمل خبرة المنظمة بأكملها. وهذا الأمر مطلوب لتلبية الطلبات الكبيرة للدول الأعضاء على ولاية الصندوق في المجال الإنساني. وذكر أن الصندوق يعمم أعماله الإنسانية في جميع مجالات البرمجة والميزانية. فمُنذ بدء النزاع في أوكرانيا، انتقل الصندوق من التنمية إلى العمل الإنساني واستفاد منه أكثر من مليون شخص بمعلومات عن إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والحماية من العنف الجنساني، والخدمات النفسية والاجتماعية. وفي ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، يتعاون الصندوق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في إطار المجالات المشمولة بولايته.

101 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 11/2022 بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المدير التنفيذية.

ثاني عشر - التقييم

102 - قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريره السنوي عن وظيفة التقييم لعام 2021 (DP/FPA/2022/5)، وقدمت نائبة المدير التنفيذية (لشؤون البرامج) رد الإدارة على التقرير (DP/FPA/2022/CRP.1).

التقرير السنوي عن وظيفة التقييم لعام 2021: تقرير مدير مكتب التقييم

103 - أثنت مجموعة من الوفود، في المداخلة الوحيدة، على مكتب التقييم لمرونته في تكييف وظيفة التقييم مع سياق كوفيد-19 وتمكين التقييمات من أن تكون عوامل للتعجيل بالتعافي من كوفيد-19. وأثنت على المكتب لوضعه خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة 2022-2025، واستراتيجية التقييم للفترة 2022-2025، واستراتيجية تعزيز التقييم من خلال الاتصالات وإدارة المعارف. وأعربت عن تقديرها لتحقيق جميع أهداف مؤشرات الأداء الرئيسية تقريبا، وأقرت بأن نظام التقييم اللامركزي قد عَزَز، إلى جانب ارتفاع معدل تنفيذ التقييمات ذات النوعية الجيدة. وأبرزت الحاجة إلى كفاءة إجراء تقييمات لامركزية في الوقت المناسب وعلى مستوى عالٍ من الجودة، وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها المكتب للتصدي لها. وأقرت بالتقدم المحرز باستخدام التقييمات اللامركزية لوضع البرامج والتقييمات المركزية للتخطيط الاستراتيجي ورحبت بالدفع نحو إشراك الشباب في التقييمات. وأشادت بالمكتب لقيامه بأول تقييم إنمائي من نوعه أدى إلى استحداث إدارة أكثر تكيفا مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز قدرات ونظم التنمية الوطنية بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتخاذ القرارات والتعلم على أساس الأدلة. وأعربت عن تقديرها لاستمرار الإدارة في التزامها بتوفير الموارد المالية والبشرية لدعم وظيفة التقييم وشجعت الصندوق على زيادة الاستثمارات اللازمة للتقييم. ورحبت أيضا بالالتزام المكتتب بإصلاح الأمم المتحدة وإجراء تقييمات مشتركة على الصعيد المركزي والإقليمي والقطري.

104 - وردا على ذلك، رحب مدير مكتب التقييم التابع لصندوق السكان بإعراب المجلس عن تقديره للتقدم المحرز في التقييمات المركزية واللامركزية، وللجهود المبذولة لتعزيز اتساق الأمم المتحدة بشأن التقييم وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم. وقال إن المكتب سيحافظ على أدائه العالي الحالي بالحفاظ على المرونة والتكيف وبالتصدي للتحديات المتبقية تحت إشراف المجلس.

105 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 12/2022 بشأن تقييم صندوق السكان.

ثالث عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

106 - قدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وكينيا. وبالمقابل، قدم المديرين الإقليميون لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة الدول العربية تفاصيل من المنظورات الإقليمية لكل منهم.

107 - وعقب اعتماد وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، أعربت مجموعة من الوفود عن بالغ قلقها إزاء جوانب معينة من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عدم وجود نص يتناول النزاع المسلح. ورأت ضرورة في أن تلتزم عمليات الأمم المتحدة بالمبادئ المتمثلة في الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية. وقالت وفود أخرى إن البرنامج القطري صيغ وفقا للأولويات الوطنية بالتشاور مع الحكومة، وشددت على ضرورة الحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني. وشددت على أن التركيز الأساسي لإجراءات المجلس التنفيذي ينصب على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

108 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لمقرره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/CPD/TZA/9)، والجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CPD/SYR/9)، وكينيا (DP/FPA/CPD/KEN/10).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر - بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتقارير السنوي

109 - استرعى المدير التنفيذي للمكتب بالنيابة في كلمته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، الانتباه إلى إخفاقات المكتب في إدارة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وقال إن نتائج تحقيق شامل أجراه فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عُرضت على مكتب الموارد البشرية التابع لمكتب خدمات المشاريع وعلى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بشأن الإجراءات التأديبية والقانونية المحتملة. وذكر أن مكتب خدمات المشاريع سيتكبد التكاليف وكذلك الخسائر المحتملة ويُتقى المجلس على علم بالتقدم المحرز لضمان عدم تكرار هذه الحالات أبدا. ولمعالجة هذه الحالة، سيقوم مكتب خدمات المشاريع بما يلي: (أ) تنظيم استعراض مستقل لإجراءات الرقابة الداخلية والحوكمة لديه؛ و (ب) إجراء تقييم فوري لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار؛ و (ج) تعزيز الاتصال بين المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ووظيفة الأخلاقيات، والمجلس؛ و (د) التعجيل بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة الرقابية؛ و (هـ) وضع تعريف لـ "الحد الأقصى للاحتياطي" وتحويل الفائض من أجل الاضطلاع بأنشطة في المجال الإنمائي؛ و (و) كفالة الوصول إلى مزيد من بيانات المعاملات بهدف منح الثقة للجهات الشريكة. والتمس المدير التنفيذي بالنيابة توجيهات المجلس بشأن هذه الأولويات.

110 - وقال أعضاء مكتب المجلس إن حالة مكتب خدمات المشاريع تشكل أزمة ثقة سياسية في قدرة المنظومة الحكومية الدولية على التصدي للتحديات العالمية. وحثوا المجلس والدول الأعضاء على وضع ضوابط وآليات لمنع تكرار الحالة وكفالة المساءلة، استناداً إلى فهم واضح للأسباب الكامنة وراء ذلك حتى يتمكن المجلس من ممارسة وظيفته الرقابية. ودعا أعضاء مكتب المجلس مكتب خدمات المشاريع إلى القيام بما يلي: (أ) التعاون الكامل مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية ومركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية؛ و (ب) تجميد جميع مشاريع مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وسحب التمويل للمشاريع الجديدة المتصلة بهذه المبادرة؛ و (ج) الشروع في إجراء تقييم مستقل لإجراءات الرقابة الداخلية ونموذج الإدارة في مكتب خدمات المشاريع؛ و (د) توفير ضمانات لحماية المبلغين عن المخالفات على نطاق المنظمات الثلاث لمواجهة "ثقافة الإفلات من العقاب" المبلغ عنها في مكتب خدمات المشاريع؛ و (هـ) وضع استراتيجية للاتصال الإعلامي تكفل اتصال المجالس والدول الأعضاء والمنظمات بشكل موحد مع الجمهور بشأن العمليات الجارية. وحثوا أعضاء المجلس على العمل بشكل جماعي لكفالة إيجاد حل سريع للأضرار الناجمة عن المبادرة والتعويض عنها وإحياء الثقة في مكتب خدمات المشاريع وفي الأمم المتحدة.

111 - وأعربت مجموعة من الوفود عن قلقها العميق من أن قيادة المكتب أتاحت تعريض سمعة المكتب والأمم المتحدة للخطر نتيجة لطريقة التعامل مع المبادرة. ورحبت بخبرة المدير التنفيذي بالنيابة وبذهنيته الإصلاحية الرامية إلى تيسير جهود المجلس والمضي قدماً في تبادل الاحترام والشراكة بكامل الشفافية والمساءلة. ودعت مكتب خدمات المشاريع إلى القيام بما يلي: (أ) تعليق الاستثمارات الجديدة في سياق المبادرة ريثما يصدر المجلس تعليمات أخرى؛ و (ب) كفالة بيان رصيد الاستثمارات الحالية بوضوح في سياق المبادرة وبذل جهود حثيثة لاستعادة الأموال المفقودة؛ و (ج) كفالة ألا تؤدي أوجه القصور في المبادرة إلى الإضرار بسلامة بقية حافظة المكتب وإنجاز المشاريع؛ و (د) إنشاء فريق عامل من الخبراء لتقديم توصيات إلى المجلس وزيادة الشفافية بشأن الرسوم الإدارية للمكتب وهيكله المتعلق بتقدير التكاليف؛ و (هـ) الشروع في تقييم من جانب طرف ثالث لاستخدام الحافظة وإجراءات الرقابة الداخلية، بما في ذلك ما يتصل منها بالمبادرة؛ و (و) تعزيز وظائف الأخلاقيات والمراجعة الداخلية والتحقق، بما في ذلك الاستقلالية؛ و (ز) وضع خطة لمعالجة التوصيات غير المنفذة بعد؛ و (ح) السعي إلى تحقيق الشفافية وإمكانية الوصول بشكل كامل فيما يتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات؛ و (ط) كفالة أن يتاح للموظفين حيز لإثارة الشواغل وإشراك القيادة؛ و (ي) نشر تقرير التحقيق الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية على وجه السرعة.

112 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها الشديد من أن المخالفات المبلغ عنها المتعلقة بالمبادرة لا تنعكس بشفافية في وثائق المجلس التي قدمها مكتب خدمات المشاريع. كما أعربت عن بالغ قلقها إزاء المسائل التي أثيرت في تقارير المراجعة المحاسبية القضائية التي أعدها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات بشأن حيازات حلول الإسكان المستدامة ومبادرة "نحن المحيطات". ورحبت بالتقييم المستقل الذي أُجري لنموذج العمل التجاري وهياكل الرقابة الداخلية لدى مكتب خدمات المشاريع وللمراجعة المستقلة لاستثمارات المبادرة. وشددت على أهمية إنشاء ثقافة في المنظمة تكون شفافة وخاضعة للمساءلة وسليمة، ونظام للمبلغين عن المخالفات يكون فعالاً وفي المتناول. ودعت إلى الاستقلال التام للفريق المستقل لمراجعة الحسابات والتحقق التابع لمكتب خدمات المشاريع، ولمكتب الأخلاقيات والامتثال، وإلى بناء قدرتهما.

113 - وردا على ذلك، رحب المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع بتوجيهات المجلس وقال إن المكتب سيكتف جهوده في المجالات التي أبرزها المجلس لكي تعالج المنظمة الأزمة الناجمة عن المبادرة. وهذا ما يشمل تنفيذ سياسة صارمة لعدم التسامح إطلاقاً مع سوء الإدارة والمخالفات والغش، وزيادة تدابير الشفافية والمساءلة، بسبل منها التواصل الواضح مع المجلس والجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة. ويقوم مكتب خدمات المشاريع بوضع أدوات رصد أني حتى يتمكن المجلس من الاطلاع دون عوائق على التقدم المحرز. وسيلتزم المكتب بمعايير الأمم المتحدة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة الإصلاح وبأعلى المعايير الدولية في الرصد والإبلاغ. وشدد على أن المكتب يحتاج إلى دعم قوي من جميع الدول الأعضاء والجهات الشريكة كي ينجح في العودة إلى المسار الصحيح. واختتم المدير التنفيذي بالنيابة كلمته بالقول إنه سيعمل، من الآن فصاعداً، على إبقاء المجلس بانتظام على علم بجهوده في الدورات الرسمية وغير الرسمية.

114 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 13/2022 بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي واحتياطي مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.